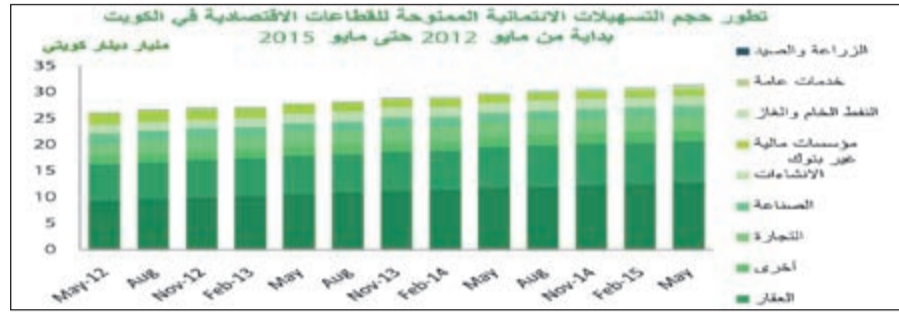
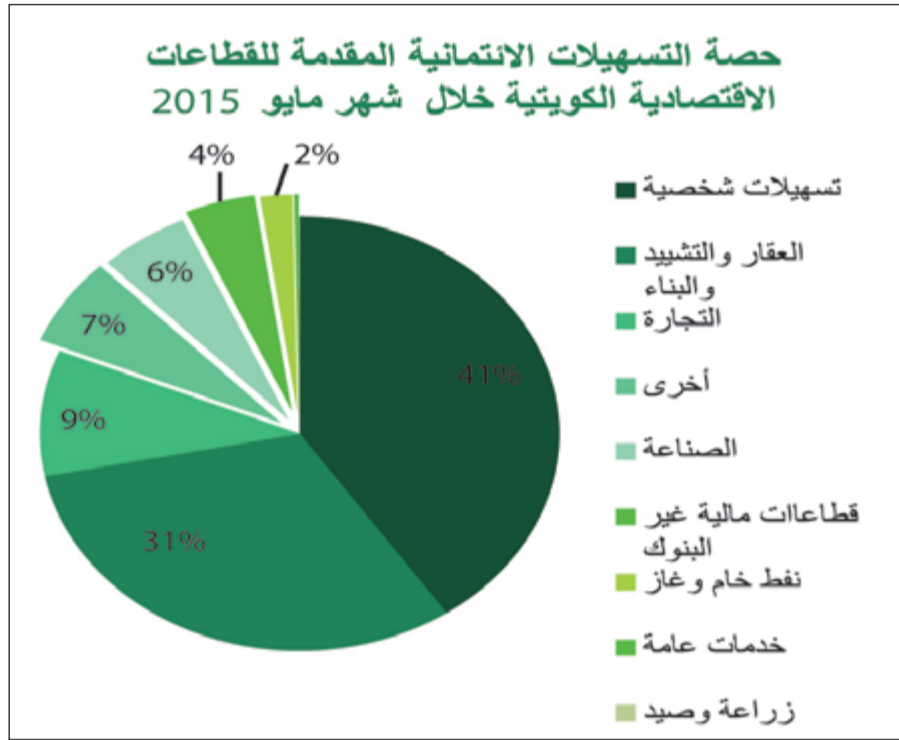


بمبلغ 1,6 مليار دينار خلال أول خمسة أشهر من 2015

«بيتك»: نمو سنوي للائتمان المصرفي 5,3%



1,3% وبحوالي 21,8 مليون دينار عن 1,72 مليار دينار في إبريل الذي تراجع بنسبة 1%، بينما حقق انخفاضا على أساس سنوي بنسبته 3,6% في مايو 2015 بالنسبة نفسها التي تراجع بها في إبريل 2015 على أساس سنوي، بينما كان قد سجل ارتفاعا على أساس سنوي بنسبته 1,9% في مايو 2014.

النقط والغاز
كما سجل الائتمان الممنوح لقطاع النفط الخام والغاز حوالي 618 مليون دينار في مايو بنسبة زيادة قدرها 1% وحوالي 6,3 ملايين دينار عن نحو 612 مليون دينار في إبريل الذي كان قد شهد ارتفاعا على أساس شهري غير مسبق منذ نموّه في أكتوبر 2013 ونسبته 46%، فيما شهد نموا على أساس سنوي بمقدار 124% في مايو ونمو سنوي بنسبته 133% في إبريل، بينما كان قد وصل نموه إلى 85% في مايو 2014 على أساس سنوي. أما الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد قد بلغ نحو 14,6 مليون دينار بتراجع على أساس شهري بنسبة 9,3% وحوالي 1,5 مليون دينار مقارنة بنحو 16,1 مليون دينار في إبريل الذي كان قد ارتفع بنسبة 2,5%.

أما على أساس سنوي فقد سجل تراجعا في مايو هو الأعلى منذ يونيو 2011 وصلت نسبته 22,3% وكان قد سجل انخفاضا بنسبته 9% في إبريل، في حين كان قد ارتفع أساسا سنوي بشكل غير مسبق بنسبة 102% في مايو 2014 وبما يقترب من مستويات نموه المرتفعة التي سادت عام 2004. في حين بلغ الائتمان الممنوح إلى قطاع الخدمات العامة 86,6 مليون دينار في مايو بارتفاع نسبته تقريبا عن 1% وبنحو 70 ألف دينار مقارنة بحوالي 85,9 مليون دينار في إبريل الذي كان قد شهد تحسنا طفيفا بنحو 200 ألف دينار، بينما سجل في مايو ما يزيد على 6 أضعاف حجمه منذ عام.

مقارنة بنموها في إبريل 2015 إلى 15,2% وأعلى نسبيا من نموها السنوي في مايو 2014 الذي كان قد سجل نسبة قدرها 15,1%.

القروض الاستهلاكية
أما القروض الشخصية الاستهلاكية التي يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، فقد سجلت 1,19 مليار دينار في مايو بنسبة تراجع قلت عن 1% وحوالي 8 ملايين دينار عن حجمها الذي كان قد سجل 1,197 مليار دينار (تمثل 9,5% من حجم الائتمان الموجه للأفراد) في إبريل 2015 الذي تراجع بنسبة لم تتجاوز نصف في المائة، بينما شهدت أول انخفاض لها على أساس سنوي في مايو منذ ما قبل عام 2009 إذ سجلت تراجعها طفيفا بأقل من نصف في المائة في مايو وحوالي مليون دينار مقارنة بنمو سنوي بنسبته 1,7% في إبريل 2015 في حين كان قد وصل نموها السنوي إلى 9,6% في مايو 2014. بينما ارتفعت القروض

في إبريل بأقل من 1% في النمو السنوي في حين تحسنت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية المقسمة إلى 8,2% في مايو 2015 مقارنة بنموها السنوي في إبريل 2015 بينما مازالت أقل من مستويات نموها في مايو 2014 الذي كانت قد اقتربت من 11,3%.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص والأفراد الطبيعيين بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة من أجله إلى أربعة أنواع وهي: تسهيلات مقسمة تمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد وتشكل 67,5% من التسهيلات الائتمانية الشخصية، وتستخدم لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص في شراء أو ترميم السكن الخاص، ويأتي النوع الثاني منها الموجه لحاجات الأفراد الاستهلاكية تمثل 20,8% من التسهيلات الشخصية وتمنح للتعليم لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة، ويمثل النوع الثالث تلك التسهيلات الشخصية التي تستخدم في شراء أوراق مالية وتشكل 9,4% من التسهيلات الشخصية التي تمنح لتمويل حاجات غير تجارية وشراء السكن الخاص فقد شهدت نموا خلال مايو 2015 وحوالي 96,4 مليون دينار إذ فاقت 8,54 مليارات دينار مقارنة بحوالي 8,45 مليارات (تشكل نحو 67,3% من التسهيلات الشخصية) في إبريل الذي كان قد شهد نموا بنسبة 1,2%، بينما ارتفع نموها السنوي في مايو

تقرير كافيو

لماذا تمتنع بريطانيا عن تشديد سياستها النقدية؟



نور حammad

تنشر «الأنباء» تقريرا خاصا أعده مدير مكتب التداول في شركة كافيو نورس حافظ حول العقبان التي تجعل بريطانيا تمتنع عن بدء تشديد السياسة النقدية، وفيما يلي أبرز التفاصيل: وفق القراءة التمهيدية لنمو الربع الثاني من العام الحالي فقد نما الناتج المحلي الإجمالي البريطاني بمعدل 0,7% مطابقا للتوقعات، أما على أساس سنوي حتى نهاية الربع الثاني فقد نما بمعدل 2,9% وهو ضمن التوقعات أيضا وتعد بأقل من القراءة السنوية حتى نهاية الربع الأول التي سجلت عند 2,9% الاقتصاد البريطاني مستمر في الزخم الذي يدفع عددا من أعضاء البنك المركزي للتوجه نحو تصريحات تشديد السياسة النقدية في العام القادم، حيث تحسنت موافقات الرهن الجديدة الخاصة بال منازل إلى أفضل مستوى في عام مع تحسن ثقة المستهلكين، وارتفعت أجور العمال في آخر 3 أشهر حتى مايو بأفضل معدل منذ عام 2010 بارتفاع 3,2%، فيما استقر معدل البطالة بالقرب من أدنى مستوى منذ عام 2009 عند 5,5% وارتفعت